

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

على الإمام أن يراسلهم ويسألهم ما ينقمون منه .

قوله وعلى الإمام أن يراسلهم ويسألهم ما ينقمون منه ؟ ويزيل ما يذكرون من مظلمة ويكشف ما يدعونه من شبهة بلا نزاع .

قوله فإن فاءوا وإلا قاتلهم .

يعني إذا كان يقدر على قتالهم وهذا المذهب وعليه الأصحاب .

وقال المصنف والشيخ تقي الدين رحمهما الله له قتل الخوارج ابتداء . وتنمية الجريج .

قال في الفروع وهو خلاف ظاهر رواية عبدوس بن مالك .

وقال المصنف في المغني والشارح في الخوارج ظاهر قول المتأخرين من أصحابنا أنهم بغاة لهم حكمهم وأنه قول جمهور العلماء .

قال في الفروع : كذا قال وليس بمرادهم لذكرهم كفرهم وفسقهم بخلاف البغاء .

قال في الكافي : ذهب فقهاء أصحابنا إلى أن حكم الخوارج حكم البغاء .

وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار حكمهم حكم المرتدین انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين يفرق جمهور العلماء بين الخوارج والبغاء المتأولين وهو المعروف عن الصحابة لهم وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين ونصوص أكثر الأئمة وأتباعهم .

قال في الفروع واختيار شيخنا يخرج على وجه من صوب غير معين .

أو وقف لأن عليا به هو المصيب وهي أقوال في مذهبنا .

وقال في الرعایة الكبرى الخوارج بغاة مبتدعة يكفرون من أئمّة كبيرة .

ولذلك طعنوا على الأئمة وفارقوا الجماعة وتركوا الجمعة ومنهم : من كفر الصحابة بهم وسائل أهل الحق واستحل دماء المسلمين وأموالهم .

وقيل : هؤلاء كفار كالمرتدین فيجوز قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم استئصال فإن تاب وإلا قتل وهو أولى انتهى .
قلت : وهو الصواب .

قال الزركشي الخوارج الذين يكفرون بالذنب ويكفرون عثمان وعليا وطلحة والزبير بهم ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم فيهم روايتان حكاها القاضي في تعليقه .
إحداهما : هم كفار .

والثانية : لا يحكم بکفرهم .
تنبيه : قوله فإن فاءوا وإلا قاتلهم الإمام .
يعني وجوباً جزم به في المغنى والشح والقاضي وغيرهم .
قال الزركشي ظاهر قصة الحسين بن علي وهما قوله عليه أفضـل الصـلاة والسلام ستكون فتنـة يقتضـى : أن القـتال لا يـجب وـمال إـلـيـه